مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: متانة الاقتصاد الوطني تعزز الاستدامة وتدعم مستهدفات رؤية 2030

6 أغسطس، 2026

عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعًا عبر الاتصال المرئي.

وفي بداية الاجتماع، استعرض المجلس التقرير الشهري المُقدم من وزارة الاقتصاد والتخطيط، الذي اشتمل على أبرز التطورات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وآفاق نموه في ضوء المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني، مبرزًا التقرير الفرص التي تتيحها المتغيرات الاقتصادية الراهنة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، بما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية للمملكة، ويعزز قدرته على مواكبة التحولات العالمية.

كما ناقش المجلس التقرير المُقدم من وزارة المالية حيال أداء الميزانية العامة للدولة للربع الثاني من العام المالي 2026م،

وما تضمنه من استعراض للأداء المالي ومؤشرات الإيرادات والمصروفات والدَّين العام، بما يعكس قدرة المملكة على إدارة ماليتها العامة بكفاءة ومرونة في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

كما أبرز التقرير متانة المركز المالي للمملكة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، وفاعلية السياسات الاستباقية، بما يدعم استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز تحقيق مستهدفات (رؤية السعودية 2030)، مع المحافظة على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

واطلع على العرض المقدم من مكتب إدارة المشروعات بأمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيال متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خلال فترة الربع الثاني من عام 2026م، والذي تضمن تفصيلاً لمتابعة القرارات والتوصيات، ومخرجات المجلس في مركز الحكومة ولدى الجهات الممثلة، وإحصائيات تفصيلية لمستوى الإنجاز.

وتناول المجلس العرض النصف سنوي المُقدم من برنامج تنمية القدرات البشرية ووزارة الإعلام، حيال تقدم سير العمل في موسوعة (سعوديبيديا)، حيث تطرق العرض إلى السياق العام للموسوعة ومراحل تقدم أعمالها منذ إطلاقها بلغات عديدة، ومؤشرات الظهور الرقمي للموسوعة في محركات البحث والتوليد، والجهود المبذولة في مواكبة مختلف التحديثات في الفضاء الرقمي، والتحول في الذكاء الاصطناعي، بما يضمن توفير تجربة غنية للمستخدمين، ويعظم الأثر المعرفي، ويعزز من تصدر المحتوى الوطني وموثوقية المصادر التي تقدمها الموسوعة عن واقع المملكة وتقدمها في جميع الجوانب.

كما أحيط المجلس بالتطور القياسي الذي يشهده قطاع الأمن السيبراني في المملكة بتحقيقه المرتبة (الأولى) عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني للعام الثالث على التوالي، إلى جانب نتائج الملخصين التنفيذيين الشهريين للرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة، والملخص التنفيذي الربعي للناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية، والملخص التنفيذي الشهري للتجارة الخارجية، والتقارير الأساسية التي بُنيت عليها تلك الملخصات.

واتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات القرارات والتوصيات اللازمة.